دولة الكويت

كلمة

الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أمـــــام

فعاليات المؤتمر الأول الرفيع المستوى حول التعليم
من أجل حكم القانون

فيينا: 7-9 أكتوبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس...

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام...

يسُرني في بداية هذا الاجتماع القيم، أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكافة هيئات وأجهزة الأمم المتحدة، نظير ما قاموا ويقومون به من جهودٍ كبيرة ومميزة في سبيل دعم السياسات الدولية والوطنية المرتبطة بتعزيز مقومات سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية والعمل الدؤوب من أجل رفعة المجتمعات الوطنية في شتى بقاع العالم.

كما يُسعدني والوفد المرافق لي، المشاركة في أعمال وفعاليات هذا المؤتمر الهام، والذي يأتي انعكاساً لحرص المجتمع الدولي على مجابهة الجريمة وترسيخ قيم سيادة القانون وتحقيق العدالة الجنائية بالصورة التي تُترجم ما نأمله جميعاً في خلق مجتمعات وطنية تتسم بسيادة القانون والعدالة الجنائية.

وتحضُرني في هذه المناسبة، كلمة حضرة صاحب السمو الشيخ/ **صباح الأحمد الجابر الصباح** – أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه، والتي أكد سموه فيها على تطلع دولة الكويت إلى المزيد من العمل المشترك مع المنظمات الإقليمية والدولية من أجل تحقيق الأهداف التي نؤمن بها معاً لتحقيق عالم يسوده الأمن والاستقرار، وتتحقق فيه التنمية المستدامة.

السيدات والسادة...

لقد توجهت دولة الكويت – عقب خضوعها لعملية استعراض التنفيذ في دورتها الأولى – نحو تطوير تشريعاتها وآلياتها الرقابية المؤسسية في مجالات منع ومكافحة الفساد.

ومن هنا جاء إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ليُشكل نقطة انطلاق ونقلة نوعية جديدة في شأن مكافحة الفساد والوقاية منه، **و**أنه بذلك أصبح لدى دولة الكويت منظومة وطنية قوية لمنع ومكافحة الفساد، توجتها دولة الكويت بإطلاق استراتيجيتها الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في شهر يناير من هذا العام خلال مؤتمر الكويت الأول للنزاهة من أجل التنمية.

وقد أتت الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، لتُشكل خارطة طريق واضحة المعالم لتنسيق وتنظيم الجهود والسياسات الوطنية التي تتبناها دولة الكويت في سياق منع ومكافحة الفساد، وتسعى دولة الكويت خلال الفترة القادمة إلى تنفيذ هذه الاستراتيجية تنفيذاً جاداً وفاعلاً، حيث تعكف دولة الكويت حالياً على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ استراجيتها وترجمة محاورها وأولوياتها إلى الواقع العملي بصورة دقيقة وحاسمة.

السيدات والسادة...

لم تقنع دولة الكويت بهذه الإنجازات التشريعية والإجرائية والمؤسسية فحسب، بل أنها قد سعت وتسعى جاهدةً من أجل تطوير وتعزيز الإجراءات الوطنية المرتبطة بترسيخ التدابير الوقائية الرامية إلى مواجهة الفساد من خلال عدة مسارات إجرائية يأتي التعليم واحداً من بين الأولويات الأساسية فيها.

ودولة الكويت إذ تؤمن بأن دمج التعليم ضمن الخطط الوطنية المستهدفة بغية إعلاء سيادة القانون ومنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية، إنما يُمثل عُنصراً رئيسياً من عناصر التدابير الوقائية التي تصب مجتمعةً لصالح العدالة الجنائية ومنع الجريمة بصفةٍ عامة والفساد بصفةٍ خاصة.

فالتعليم في الصغر مروراً بمراحله المختلفة وصولاً إلى إيجاد نشء لديه ثقافة واسعة بمخاطر الجريمة ويمتلك رؤية توعوية واضحة بضرورة سيادة القانون ومنع الجريمة وضمان العدالة الجنائية، هو من بين التحديات الكبيرة التي يجب علينا كمجتمع دولي وكمجتمعات وطنية أن نواجهها من خلال التركيز على تطوير السياسات التعليمية من أجل أن تمتد هذه السياسات لتستوعب التثقيف الكامل للنشء والشباب وتوعيتهم بمعطيات ومتطلبات سيادة القانون ومنع الجريمة وتكفل مشاركتهم النشطة في الجهود المجتمعية الوطنية الموجهة نحو بناء القدرات وتنمية وحماية المجتمعات.

السيدات والسادة الحضور الكرام...

إن استهداف التوعية بأهمية سيادة القانون وتكريس احترامه في إطار التعليم، من شأنه المساهمة الفعالة في منع ومكافحة الجريمة وكفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصةً الهدف رقم (16) منها، فلا شك في أن التعليم بالأساليب الإجرامية والتوعية بمخاطر الجريمة والتثقيف بجوانب سيادة القانون، هو السياسة الإيجابية الأمثل للمشاركة المجتمعية الوطنية المتعلقة بمنع الجريمة وتعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة الجنائية.

ودولة الكويت إذ تؤكد في هذا الاتجاه، على أن تعليم الأطفال والشباب المرتبط بمجالات سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، يجب ألا يتوقف عند حد تطوير وتحديث المناهج التعليمية فحسب، بل من المفترض لزوماً استخدام كافة الوسائل والوسائط التعليمية والتثقيفية والتوعوية الأخرى التي تؤثر بشكل كبير على تكوين مدركات وثقافات النشء، ومن ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات البرامجية الإلكترونية والمواد الإعلامية في شتى صورها الصحافية والإذاعية والتليفزيونية، هذا بالإضافة إلى إصدار وتعميم النشرات والكتيبات المجانية المعززة لسياسات إعداد الأطفال والشباب وتأهيلهم مجتمعياً.

السيدات والسادة...

لا شك في أن تعزيز دور التعليم على كافة مستوياته، إنما يقتضي منا جميعاً أن نتكاتف دوماً في سياق رسم سياسات تطوير نُظم تعليم وتوعية النشء وتحديداً في المجالات ذات العلاقة بمنع الجريمة وكفالة سيادة القانون والعدالة الجنائية، بغية الوقوف بصورة دورية ومستمرة على متطلبات تطوير النظم التعليمية وبيان التحديات الواقعية التي قد تواجهها المجتمعات الوطنية بهذا الصدد.

ولا يسعني في النهاية، إلا أن أتوجه إلى الحضور الكرام، بجزيل الشكر والامتنان لحسن استماعهم، متمنياً للجميع دوام التوفيق والسداد، راجياً الله أن يوفقنا جميعاً في الوصول بتكاتفنا إلى تحقيق ما تأمله شعوبنا من عيش في مجتمعات وطنية خالية من الجريمة، تسودها سيادة القانون وتُظللها العدالة الجنائية.

=======